جامعة البصرة للنفط والغاز
كلية الإدارة الصناعية
قسم إدارة وتسويق النفط

اثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية
قراءة نظرية تحليلية في حالة العراق للمدة 2003- 2018

الدكتور نصيف جاسم علي العبادي

The impact of oil price fluctuations in Economic development
Reading analytical theory in the case of Iraq 2003-2018

Dr .Nasef jasim Ali Alebadi

2019

المستخلص

يعد العراق من البلدان الغنية بالنفط ، ويحتل مرتبة متقدمة في أنتاج وتصدير النفط عالميا كما يمتلك احتياطي كبير يضعه في المرتبة الرابعة عالميا ، ومع هذا كله لا يزال اقتصاده يعاني من اختلالا هيكلية والسبب يعود لاعتماده على الريع النفطي، وبدلا من ان تتقدم عجلة التنمية الى الأمام يرى المختصين أنها أخذت بالتراجع، والسبب يعود لارتباط عملية تمويل التنمية بالإيرادات النفطية التي ترتبط بالسوق النفطية العالمية وهي تتأثر بعوامل متعددة، فضلا عن دور الدول المستهلكة بالتأثير على الأسعار، مما ولد حالة من عدم الاستقرار للسوق النفطية، ومن ثم العوائد النفطية للدول المنتجة، والعراق احد البلدان التي تتعرض إيراداته الى حالة عدم الاستقرار للأسباب السابقة، مما انعكس على عملية التنمية والباحث يناقش اثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية من خلال قراءة نظرية تحليلية في وضع اقتصاد العراق للمدة 2003 - 2018

Abstract

Iraq is one of the oil-rich countries, and occupies an advanced position in the production and export of oil globally and has a large reserve puts it in the fourth place globally, but all this, but still its economy is suffering from structural imbalances and the reason is due to its dependence on oil rent Rather than the development wheel moving forward, specialists believe that it has begun to decline, and the reason is due to the process of financing the development of oil revenues, which is linked to the global oil market and is affected by multiple factors, as well as the role of consumer countries to influence prices Which generated a state of instability for the oil market, and then the oil revenues of the producing countries, Iraq is one of the countries whose revenues are exposed to the situation of instability for the previous reasons, which reflected on the development process and the researcher discusses the impact of oil price fluctuations on economic development by reading an analytical theory Iraq's economy for the period 2003 – 2018

المقدمة:

يعد النفط من الموارد الاقتصادية المهمة في عالمنا المعاصر، اذ يلعب دورا بارزا في تحديد خارطة السياسة الاقتصادية الدولية،وتأتي تلك الأهمية من اعتماده مصدرا أساسيا للطاقة ،ومادة أولية أساسية أيضا في الكثير من الصناعات ،وهو سلعه مهمة في التجارة الدولية ،والنفط مصدر للدخل في الدول المنتجة والمستهلكة وهو مهم في الحرب كما في السلم.

ويرى المختصين ان النفط سمه بارزة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين ،اذ يلعب دورا في كل مجالات الحياة ، وإدارة عجلة الصناعة ومضاعفة الإنتاج ، وتحفيز التفكير والابتكار للأجهزة والتقنيات الحديثة كالسيارات والطائرات والمعدات الأخرى ،ولازالت تلك الأهمية بتصاعد لتزايد الخدمات التي يقدمها النفط واستعمالاته في مختلف المجالات .

والأمر الأهم دوره في تمويل عملية التنمية في الدول المنتجة ،ويعد القطاع النفطي في العراق هو الأبرز والاهم بين القطاعات الاقتصادية ، ويعتمد عليه بشكل كبير في تمويل الإنفاق في الموازنات العامة وتمويل المشاريع والتنمية بشكل عام ،والسبب يعود الى تراجع القطاعات الأخرى بشكل كبير منذ عملية التغيير السياسي التي شهدها العراق منذ عام 2003 اذ أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز وهذا البحث يسلط الضوء على تأثير التذبذب والتقلب في أسعار النفط كونها تتسم بعدم الاستقرار، وانعكاس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية .

مشكلة البحث :

تشهد أسواق النفط العالمية تذبذب مستمر واغلب الدول المنتجة ومنها العراق يعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من إنتاج النفط مما يؤدي الى انعكاس ذلك على الاقتصاد وبالتحديد على عملية التمويل اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لها تأثيرات سلبية على عملية التنمية المستدامة في الدول النفطية النامية من خلال تذبذب العوائد المالية التي يوفرها القطاع النفطي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى تقديم تحليل معمق من اجل تركيز الضوء على مدى تأثير تقلبات الأسعار النفطية على عملية التنمية بشكل عام ،وفي العراق بشكل خاص وتعثر البرامج التنموية بسبب التمويل، لاعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية بشكل كبير.

أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث بأهمية القطاع النفطي في الدول المنتجة لـه ،ومنها العراق باعتباره مصدرا أساسيا لتمويل ولان اغلب اقتصاديات الدول المنتجة هي اقتصاديات ريعية تعتمد بشكل كبير على عوائد النفط .

منهجية البحث:

من اجل الإجابة على تساؤلات البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث

تناول المبحث الأول مفهوم تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها والتطرق لأسواق النفط

اما المبحث الثاني تناول واقع القطاع النفطي في العراق

والمبحث الثالث تطرق لأثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية في العراق.

المبحث الأول : مفهوم تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها

تحضا ظاهرة تقلبات أسعار النفط باهتمام اغلب دول العالم سواء المنتجة للنفط او المستهلكة له خاصة بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط مطلع النصف الثاني من عام 2014 ، بعد ان كانت الأسعار قبل تلك المدة تشهد تصاعدا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 وما بعدها ، وحتى بدايات 2011 اذ تجاوز سعر البرميل حاجز (140) دولار ، استقر بعد ذلك عند معدل (105) دولار للبرميل ثم تراجع الى (34) دولار عام 2016، مما يؤشر على أهمية دراسة حالة التقلبات لأسعار النفط وتأثيراتها والأسباب التي تكمن ورائها وطرق التخفيف من الآثار السلبية ووضع المقترحات للمعالجة

أولا : مفهوم تقلبات أسعار النفط

يقصد بمفهوم التقلبات لغويا ظاهرة عدم الاستقرار والثبات على وضع معين والتقلب ، يعني التحول من حالة الى حالة أخرى ،ويستخدم مصطلح التقلبات بشكل واسع في الحياة اليومية اذ يمكن ان يكون له دلالات متنوعة كالتقلبات المناخية والسياسية والاقتصادية، ويمكن القول ان تعريف تقلبات أسعار النفط بأنها حالات عدم الاستقرار المتكررة في أسواق النفط ، والتي تتمثل بالارتفاع الكبير والانخفاض المتعاقب الذي يحدث على أسعار برميل النفط عبر مدة زمنية .

وبناءا على ذلك فقد تعرضت أسعار النفط في الأسواق العالمية لتقلبات حادة وبشكل مستمر بسبب طبيعة أسواق النفط التي تتصف بعدم الاستقرار، حتى أصبحت ظاهرة تثير القلق على المستوى العالمي (موسى ،13، 2015)

ولان النفط الخام سلعة استراتيجيه تدخل في الكثير من الصناعات ومصدر مهم من مصادر الطاقة ، فان التغييرات الكبيرة في أسعارها يكون له اثر في اقتصاد الدول المنتجة والمستهلكة فعندما ترتفع الأسعار تزداد

إيرادات الدول المنتجة ، وترتفع تكاليف النقل وكلف أنتاج السلع الأخرى التي تعتمد على النفط في الدول المستهلكة ويحدث العكس عندما تنخفض الأسعار فتتراجع إيرادات الدولة المنتجة وتنخفض تكاليف الإنتاج والنقل للصناعات المرتبطة بالنفط ولذلك تعد هذه التقلبات تحديا مشتركا بين المنتجين والمستهلكين للنفط (عبد الرضا،220،2019)

ثانيا : ابرز التقلبات في أسعار النفط

عند مراجعة البيانات المرتبطة بأسعار النفط على وفق التسلسل الزمني يلاحظ ان عند هناك تغييرات عديدة حدثت على أسعار النفط منذ عام 1973 وكانت هذه التغيرات عنيفة ارتفاعا وانخفاضا ،وسميت بالصدمات النفطية لذا يمكن تعريف الصدمة النفطية على أنها موجات متعاقبة من الارتفاع في أسعار النفط ويعقبها موجات من التراجع الشديد بالأسعار، وتحدث خلال مده تتراوح بين (3-8 سنوات) ، وكانت أول هذه الصدمات في تاريخ النفط الحديث في حرب تشرين من عام 1973 اذ ارتفع معدل السعر السنوي لسله أوبك من (2.90) دولار الى (11.65) دولار للبرميل واستمرت الأسعار مرتفعه الى ان حدثت مشاكل سياسية أدت بسبب التظاهرات والاحتجاجات التي أشهدتها عام 1979 واندلاع لحرب العراقية الإيرانية عام 1980 مما ادى الى تراجع صادرات الدولتين الى (2) مليون برميل بعد ان كان مجدد (6) مليون برميل مما أدى الى ارتفاع الأسعار في سلة أوبك (17.25) عام 1979 الى (28.64) دولار عام 1980 ثم الى (32.50) دولار عام 1981 ثم بعدها تراجعت الأسعار حتى وصلت الى (11) دولار عام 1987 (2000 ،111، opec)

أما الصدمة الثالثة حدثت في بداية عقد التسعينات عقد دخول العراق الى الكويت ،اذ ارتفع سعر برميل النفط لسلة أوبك من (17.30) دولار عام 1989 الى (22.25) دولار عام 1990 ثم تراجعت الأسعار عام 1998 الى (12.28) دولار نتيجة لعدم الالتزام بحصص التصدير وتراجع الطلب العالمي على النفط بعد الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد دول جنوب اسيا وعادت الأسعار النفطية بارتفاع من جديد عام 1999 واستمرت بالتصاعد حتى وصلت عام 2008 تراجع الطلب العالمي مما اثر على أسعار النفط التي انخفضت الى (61) دولار عام 2009 (opEc،83،2011)

ارتفعت الأسعار النفطية من جديد وبدأت بالانتعاش بعد ان ارتفعت أسعار سلة أوبك خلال المدة (2010 - 2013) ،اذ وصلت الى أعلى حد عند مستوى (109) دولار للبرميل عام 2012 الا ان الأسعار تراجعت بسرعة، الى ان انخفضت الى (40) دولار في نهاية 2014 لتستقر عند معدل (49) في عام (2015) ثم الى (44) دولار عام 2016 وتهد حسب راي المختصين بانها الصدمة الرابعة ثم بدأت الأسعار تتحسن في الأعوام اللاحقة واستمرت عند مستوى (50-60) دولار خلال عام 2019 .

ثالثا : الأسواق النفطية

هناك اتفاق بين الاقتصاديون الى ان سعر اي سلعة في أسواق المنافسة التامة يتحدد من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض للسلعة نفسها ، واذا أخذنا النفط كسلعة وحاولنا معرفة آليات تحديد السعر على المستوى العالمي لوجدنا العديد من الظروف والمؤثرات تلعب دولارا في تحديد السعر .

منذ بدايات القرن العشرين سيطرت الشركات الاحتكارية (متعددة الجنسيات) او التي يطلق عليها (الشقيقات السبع) سيطرة كاملة تقريبا على قطاع النفط ،وكانت الأسعار تتحدد على وفق أهداف تلك الشركات ومصالح دول تلك الشركات ، بعيدا عن مصالح الدولة المنتجة وجاء تأسيس منظمة (الأوبك) لتلعب دورا في تحديد الكميات والأسعار، وبعد عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين برز دور للأسواق النفطية العالمية في تحديد الأسعار

التعريف التقليدي لسواق النفط ، يعتبرها البعض الأماكن التي يتم فيها التعامل باهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط وتتكون السوق النفطية من مجموعه من الأطراف المتعاملة وهي البلدان المنتجة التي تعد البائع والبلدان المستوردة التي تعد المشتري ويتحكم في السوق قوانين العرض والطلب بالإضافة الى عوامل اقتصادية أخرى والتي تؤثر في هذه السوق ، وبعد التطورات الحديثة لمفهوم الأسواق لم يعد السوق النفطي مكان محدد خاصة بعد الثورة التي شهدها وصائل الاتصال وتطور العقود والمبادلات التجارية وظهور المشتقات والعقود الآجلة والفورية ودخول النفط في البورصات العالمية ومن مميزات السوق النفطية .

أ – يعد سوق احتكار قله ،اذ يحتكر السوق عدد قليل من الشركات التي تتحكم بمراحل الصناعة النفطية من الاستكشافات والاستخراج والنقل والتكرير ، وهي شركات عملاقة ومدعومة بشكل مباشر من دولها وسبب هذا الاحتكار كون الصناعة النفطية تحتاج الى تكنولوجيا متطورة وإمكانات مالية غالبا تفتقر لها الدول المنتجة ،وفي بعض الأحيان ارتفاع عنصر المجازفة ،وهذا ما يتيح للشركات العملاقة التحكم بتلك الأسواق .

ب – التكامل الأفقي والرأسي :

تتميز أسواق النفط بالتكامل الأفقي والراسي اذ ان عمل وممارسات الشركات النفطية سواء الوطنية او العالمية الكبرى يتسم بالتكامل من مرحلة المنبع الى مرحلة النقل ثم الوصول الى مرحلة المصب وليس من السهل الفصل بين مراحل تلك الصناعة ، لوجود ترابط كبير بين العمليات النفطية مع ان لكل مرحلة ظروف واعمال تختلف عن الأخرى لكن يوجد تداخل في بعض العمليات للوصول الى المنتج النهائي ولهذا يتميز السوق النفطي عن غيره من الأسواق التي تختص بمرحلة من الإنتاج او مجموعه مراحل على خلاف السوق النفطي .(عبد الرضا،267، 2017)

ت – التكتل :

تتجه الشركات العاملة في الأسواق النفطية نحو التكتل وتكوين الكارتلات ، من اجل احتكار الأسواق والسيطرة على مراحل الصناعة النفطية، لذلك يلاحظ في الآونة الأخيرة اتحاد مجموعة من الشركات ضمن شركة واحدة

ث - التأثر بالأسواق الأخرى المرتبطة بالقطاع النفطي :

تتأثر الأسواق النفطية بالأسواق الأخرى ،وذلك للصلة الوثيقة بالقطاع النفطي مثل أسواق صناعة الأنابيب والناقلات النفطية والشحن ، فعند ارتفاع تكاليف او أسعار تلك الأسواق يلاحظ انعكاس ذلك وبشكل مباشر على الأسواق النفطية ،وتنقسم أسواق النفط الى أنواع متعددة لكن الأهم فيها هو .

- السوق الفورية ،والتي تشهد عمليات البيع قصيرة المدى ويطلق عليه السوق الحرة او الآنية ،ومن اهم تلك الأسواق سوق روتردام في هولندا ،ونشأت هذه الأسواق منذ نشوء الصناعة النفطية وتطورت في عقد السبعينات من القرن العشرين وتم تبادل 15 -20 % من الكميات المتبادلة دوليا في تلك الأسواق.

- السوق الآجلة ،من اجل تخفيض مخاطر التقلبات في السوق النفطية يتم اللجوء الى العقود الآجلة ،اذ يتم التسليم بأسعار ثابتة وبمواعيد مؤجلة ، وتفرع منها الكثير من أنواع العقود كالمشتقات وغيرها ويطلق عليها السوق الورقية او المستقبلية ،وهي أساس لتسعير النفط في العالم ،ويستخدم للمضاربة في البورصات من اجل جني الأرباح .

- سوق التعاملات الاعتيادية ،وتتم المعاملات بشكل مباشر بين المستهلك والمنتج بدون أي واسطة وتحصل بين الدول المتجاورة مثل بيع العراق النفط للأردن.

- أهم أسواق النفط العالمية :

1 - سوق نيويورك نايمكس (NYMEX)

وقد بدأت بالتداول في العقود الآجلة في 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية ،وتغطي أمريكا الشمالية وتتم عقود المبادلات على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس ،الذي يعد مرجع للتسعير الدول بحوالي 12 – 15 مليون برميل يوميا من النفط المباع ،ونقطة التسعير هي مدينة كوشي نبج في ولاية أوكلاهوما لموقعها من تقاطع أنابيب النفط والموانئ الأمريكية،وبالرغم ان النفط الخام في العام المسعر على وفق خام برنت أكثر إلان عدد العقود المستقبلية في نايمكس أوسع اذ يتم ما يقارب 150 الف عقد يوميا .(اوابك، 6 ،2016)

2 – سوق النفط الدولية IPE

يقع في لندن وبدأ بالتداول بالعقود الآجلة عام 1981 وهو اكبر أسواق النفط العالمية في أوربا ويستخدم خام برنت (Brent) معيار للتسعير، ويتم التعامل 40 -50 مليون برميل يوميا واغلب إنتاج خام برنت يتم شراؤه من الدول الأوربية والأفريقية فضلا عن استيراد الولايات المتحدة .

3 – سوق النفط الدولية في سنغافورة سيمكس (SIMEX)

تأسس عام 1989 ويستخدم خام دبي (Dubai) معيارا وهو نفط متوسط الكثافة (31)° وبمحتوى كبريتي عال (حامض) وتبلغ الكمية المتبادلة في هذ السوق 10 -15 مليون برميل يوميا .(دبيه،88 ،2013)

وأضيف خام عمان الى قاعدة الخام المرجعي عام 2001 ومع ان سنغافورة ليس بلد نفطي وليس مستورد كبير للنفط ،لكن تم اختيارها لموقعها الجغرافي والموانئ التي تمتلكها واستقرارها السياسي ،وتمتلك بيئة تشريعية وقانونية مناسبة ،وهناك أسواق أخرى مثل سوق هونك كونك ، وسوق الكاريبي و لا توجد سوق للنفط في الشرق الأوسط على الرغم ان 40 % من مبيعات النفط منتج في الشرق الأوسط ويقع فيها 80 % من الاحتياطي العالمي .

رابعا - العوامل المؤثرة في أسعار النفط

●- العرض : يعتمد المعروض النفطي في العالم على الاحتياطات المثبتة ، وتطورها في الدول المنتجة ، واكتشاف كميات إضافية في تلك الدول ،او في مناطق أخرى ،والكميات المستخرجة من الاحتياطات والطاقات التصديرية المتاحة والعوارض المؤثرة عليها ،وان ارتفاع الأسعار يعد حافزا لتطوير الحقول وزيادة الاستغلال مما يزيد من الكميات المعروضة.

●–الموقع :يعد الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير مهما بالتأثير على الأسعار ،من خلال كلفة النقل لكلما قربت مناطق الإنتاج من مناطق الاستهلاك انخفضت تكاليف النقل وبالتالي السعر .

●– الطلب ونوعه على النفط المعروض وتوقعات تطور الأسواق النفطية يؤثر بشكل كبير على الأسعار ،وهو الأساس في ارتفاع وانخفاض الأسعار فتوسع الصناعة العالمية التي تعتمد على الطاقة النفطية ونظريات النضوب تلعب دورا في الضغط على الأسعار .

●– الطاقات التكريرية،الطاقات المتاحة للتكرير والتصفية وأنماطها وتطورها له دور في التأثير على الأسعار كلما زادت تلك الطاقات تضغط لارتفاع الأسعار وبالعكس .(المنيف ،73 ،2015)

●–المخزون من النفط ومشتقاته في الدول المستهلكة وتراجع مستوياته يرفع الأسعار وبالعكس ،اذ تمتلك الدول المستهلكة طاقات خزينة كبيرة لضمان وصول النفط لبعض الصناعات ،وفي بعض الأحيان يتراجع المخزون بسبب عوارض وظروف تؤثر على الاستيرادات مما يدفع لاستخدام المخزون .

●– التغيرات الموسمية

التقلبات المناخية والتغيرات الموسمية لها تأثير على الأسعار لوجود تقلبات طارئة غير متوقعه والأعاصير وبرودة الأجواء .

●– البدائل عملية استخدام بدائل للنفط وسياسات الترشيد التي استخدمتها الدول الصناعية واللجوء للطاقات البديلة،كالكهرباء والرياح والنووية وكذلك وجود بدائل لإنتاج النفط من رمال القار او السجيل النفطي

يؤدي ذلك لخفض الأسعار .

●– التقنيات والتطورات التكنولوجية اذ ان ،استخدام التقنيات الحديثة قد تقلل من التكاليف وتزيد من استغلال النفط من الحقول فيؤثر على الأسعار وهي سياسة متبعة في الشركات النفطية بهدف تخفيض التكاليف .

●–السياسات ،سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة تلعب دورا في تحديد الأسعار ، خاصة الدول التي تنتج او تستهلك كميات كبيرة ، فتعد سياستها ذات أهمية بالغه في التأثير على الأسواق النفطية .

●– الاقتصاد العالمي والوضع المالي عاملين مؤثرين في أسعار الطاقة بشكل عام وأسعار النفط بشكل خاص اذ ان موضوع الانتعاش والنمو في الاقتصاد العالمي والركود والكساد لهما أيضا دورا في الضغط على الأسعار.

●– البيئة السلبية ، تأثيرات البيئة الصناعية واستخدامات النفط والملوثات الناتجة عنه حددت أنماط العمليات النفطية وتحديد الأماكن والمواقع التي يتم استخدام النفط فيها تؤثر على الأسعار .

الا ان رغم كل تلك المؤثرات لازال النفط يلعب دورا أساسيا في أسواق الطاقة العالمية ومرونة الانتقال للمصادر البديلة لازالت مرونتها قليلة .

المبحث الثاني : واقع القطاع النفطي في العراق للمدة 2003 – 2018

أولا : واقع قطاع النفط في العراق للمدة (2003 – 2018)

للنفط أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ،لاعتماده كمصدر أساسي لعملية التمويل للموازنات والتنمية على حد سواء، وتعرض القطاع النفطي الى دمار كبير وتراجع نتيجة الحروب التي شهدها العراق .

فبعد ان وصل الإنتاج الى (3.476) ملايين برميل يوميا عام 1979 وخلال عقود الثمانينات والتسعينات في القرن العشرين ، واجه القطاع النفطي تحديات كبيرة ، مما أسهم في تراجع الإنتاج واستمر الحال بعد عملية التغيير السياسي في 2003 ، اذ سعت دول الاحتلال للسيطرة على القطاع النفطي قبل دخول قواتها العسكرية وتم وضع برنامج (future of Iraq project) ،الذي اعده الأمريكان للتنفيذ بعد الاحتلال وبمشاركة شخصيات عراقية في الخارج ، اذ تضمن الاستحواذ على القطاع النفطي من خلال الإسراع في حرب الاستثمارات الأجنبية وبعد الاحتلال تم استعان الجيش الأمريكي بسلاح الهندسة العسكرية ،وبعض الخبراء من شركة ثرون وروت وكيلوج ، لتشغيل المنشآت النفطية من اجل إعادة التصدير ووضعت برامج لزيادة طاقات التغيير الا ان متغيرات الأحداث العسكرية حال دون ذلك ، وزادت عمليات تهريب النفط وعمليات السلب والنهب وتعرض بعض الخطوط الناقلة الى التدمير ولمرات عديدة خلال عام 2004 – 2008 ، التي تعد من اشد مراحل العنف الدموي في العراق ،اذ حدثت (936) عملية إرهابية ضد المنشآت النفطية وبمعدل(187)عملية في السنة الواحدة ،وبعد عام 2009 بدأت التراجع بعمليات الإرهاب بشكل عام وضد المنشآت النفطية بشكل خاص .(البو علي،77 ، 2015)

الى ان احتل تنظيم داعش الإرهابي مدينة الرمادي وصلاح الدين وأجزاء من محافظة ديالى عام 2014 وسيطر خلالها على الحقول النفطية في تلك المحافظات مما اثر على تنفيذ المشاريع النفطية في عموم العراق فيما يتعلق

بعمليات الاستكشاف والحفر والاستخراج والتصدير بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني ويضاف لذلك هجرة العقول والكفاءات العراقية بسبب الظروف الأمنية وتراجع قطاع الكهرباء الذي زاد في الخسائر بسبب وقف تجهيز المنشآت النفطية بالكهرباء .

أعدت وزارة النفط خطة للمدة 2007 – 2016 لزيادة الطاقات الإنتاجية والتصديرية من اجل الوصول الى ثلاث ملايين برميل يوميا ،وفي عام 2010 بدأ تطوير الحقول المكتشفة وتوسيع عمليات الاستكشاف للرقع الجديدة ،وكان الاهتمام بمشاريع الاستخراج لزيادة الإيرادات للحاجة الماسة في عمليات الأعمار .

ثانيا : خصائص النفط العراقي:

يتميز النفط العراقي بمجموعه من الخصائص .(العبادي،11،2018)

1 – انخفاض تكاليف الاستكشاف و الاستخراج ،اذ تبلغ تكلفة الاستكشاف نصف دولار الى دولار واحد للبرميل اما عملية الاستخراج فتتراوح كلفتها من (1.5 الى 2) دولارات للبرميل .

2 – كل الحقول النفطية تقع في الأراضي اليابسة ،وعدم وجود موانع طبيعية مما يسهل عملية الاستخراج ويزيد من إنتاجية الحقول .

3 – وجود النفط بمستوى قريب من سطح الأرض ،مع وجود النفط في تكوينات جيولوجية غير معقدة وبالتالي انخفاض درجة المخاطرة ،لوجود احتياطات كبيرة في حوض الأرض .

4 – يمتاز نفط العراق بدرجة تنوع وتدرج كبيرة ،من حيث الكثافة والنقاوة .

5 – وجود احتياطات كبيرة لدى العراق ،اذ يصل العمر الافتراضي لنضوب الحقول النفطية الى (160) عام على وفق الاحتياطي لسنة 2010 البالغ (143.100) مليار برميل وبمعدل الإنتاج (2.358) مليون برميل يوميا وبمعدل نمو (24 %) أي ان نسبة الاستغلال النوعي (0.6%)

6 – غزارة إنتاج الآبار النفطية العراقية ،اذ يصل معدل انتاج البئر الواحد الى (13.8) الف برميل يوميا .

7 – قابلية التصدير بشكل كامل لكل الكميات المنتجة من خلال المنافذ التصديرية ،وإمكانية التسويق لجميع الأسواق العالمية .

ثالثا : احتياطي النفط المؤكد والحقول المكتشفة

يقصد بالاحتياطي النفطي(oil Reserve) كمية النفط المتواجد في باطن الأرض وبالإمكان استخراجه بالوسائل المتوفرة ، وهو رقم متغير حسب الظروف الاقتصادية والتقنية .

ويمتلك العراق احتياطيات مؤكدة كبيرة ويعد في مقدمة الدول التي تتملك احتياطا كبيرا وعلى وفق تقديرات منظمة الأوبك يكون العراق في المرتبة الرابعة عالميا من ناحية الاحتياطي اذ يبلغ (142.503) مليار برميل وتتقدم فنزويلا العالم باحتياطي (300.878) مليار برميل ومن ثم السعودية باحتياطي (266.455) مليار برميل وإيران ثالثا باحتياطي (158.400) مليار برميل عام 2015 (OPEC, 24,2016)

وهناك احتياطي محتمل في مكامن كبيرة لم يتم التنقيب فيها تقدر (300.350) مليار برميل وتسجل ضمن الاحتياطي المحتمل .

ويمتلك العراق 28 حقلا مكتشفا ومنتجا تتواجد (15) منها في المناطق الجنوبية والباقي في المنطقة الشمالية وتتنوع هذه الحقول فمنها الحقول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعانت تلك الحقول من الاستنزاف بشكل كبير، وكذلك يمتلك العراق (45) حقلا مكتشفا ولكنها غير محفورة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية ،

وهناك حقول ممكنة تتواجد في مناطق مجاورة لحقول النفط وفي تراكيب جيولوجية مشابهه اذ يمتلك العراق رقعا استكشافية كبيرة لم يتم التنقيب فيها ويتوقع ان تحتوي على اكثر من 100 مليار برميل من الاحتياطي .

جدول (1)

احتياطات العراق المؤكدة من النفط ونسبتها من احتياطي الاوبك والعالم للمدة(2003 – 2016)

السنوات	(1) احتياطي النفط العراقي (مليار برميل)	(2) احتياطي الاوبك (مليار برميل)	(3) احتياطي العالم (مليار برميل)	(4) العراق الى الاوبك %	(5) العراق الى العالم %	(6) معدل التغير في احتياطي العراق %
2003	115	915.45	1184.82	12.6	9.7	0
2004	115	912.16	1190.34	12.6	9.7	0
2005	115	928.45	1198.95	12.4	9.6	0
2006	115	940.20	1209.54	12.2	9.5	0
2007	115	952.04	1219.35	12.1	9.4	0
2008	115	1027.38	1295.08	11.2	8.9	0
2009	115	1064.28	1323.49	10.8	8.7	0
2010	143.1	1192.72	1457.19	12.0	9.8	24.4
2011	141.3	1200.79	1478.75	11.8	9.6	-1,2
2012	140.3	1204.12	1483.79	11.7	9.5	- 0.7
2013	144.211	1209.47	1489.35	12.0	9.7	2.7
2014	143.069	1209.68	1490.46	14.6	11.5	- 0.8
2015	142.503	1211.43	1492.67	14.8	11.4	- 0. 4
2016	143.469	1211.72	1493.28	14.7	11.9	0.7
2017	143.329	1211.83	1495.34	14.9	11.8	- 0.6
2018	143.219	1211.75	1497.52	14.6	11.3	- 0.4

المصادر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

1-OPEC (2008) Annul statistical Bulletin Table(11)(p19).

2-OPEC (2018) Annul statistical Bulletin Table(3.6)(p30).

عند متابعة تقديرات الاحتياطي العراقي في الجدول رقم (1) يلاحظ انها سجلت ارتفاعا بنسبة (24%) اذ زادت من 115 مليار برميل عام 2009 الى 143.1 مليار برميل ثم زاد عام 2016 ليصل الى 143.46 مليار برميل ويشكل هذا الاحتياطي نسبة (11.9) % من الاحتياطي العالمي .

وكذلك يشكل (14.7) مليار برميل من احتياطي الأوبك حسب تقديرات 2017 .

رابعا : إنتاج العراق من النفط

أثرت السياسات الخاطئة للنظام السابقة والحروب والحصار وعمليات السلب والنهب التي طالت اغلب المنشآت النفطية على عمليات انتاج النفط اذ أصبح الإنتاج (1.536) مليون برميل يوميا عام 2003 وهو عام الاحتلال في حين كان الإنتاج العرضي من النفط وصل الى (3.476) مليون برميل في عام 1979 ونتيجة لعدم الاهتمام بالحقول النفطية وزيادة الإنتاج بما لا يتناسب مع الاحتياطي الكبير الذي يمتلكه العراق ، ونتيجة الحاجة للموارد المالية التي يعد النفط هو المصدر الأساس لها في الاقتصاد العراقي وزيادة أسعار النفط من خلال ارتفاع الطلب العالمي بدا الاهتمام يأخذ حيزا أوسع في القطاع النفطي مما انعكس على الإنتاج اذ زاد معدل الإنتاج الى (1.995) مليون برميل يوميا عام (2004) واستمر بالارتفاع ليصل عام 2008 الى (2.286) مليون برميل وبلغ في عام 2017 وعام 2018 بعد توقيع العقود النفطية الى (3.750) مليون برميل يوميا .

جدول (2)

انتاج النفط الخام في العراق ونسبته الى العالم و الاوبك للمدة (2003 – 2018)

مليون برميل / يوم

السنوات	انتاج العراق من النفط الخام	انتاج الاوبك من النفط الخام	انتاج العالم من النفط الخام	نسبة العراق الى الاوبك %	نسبة العراق الى العالم %	معدل التغير في انتاج العراق %
2003	1.536	28.187	67.221	5.45	2.28	-
2004	1.995	31.076	70.511	6.42	2.83	23.01
2005	1.853	32.305	71.640	5.73	2.59	-7.66
2006	1.955	32.448	71.729	6.04	2.73	5.22
2007	2.030	31.928	71.386	6.38	2.85	1.82
2008	2.286	33.093	72.028	6.89	3.17	11.2
2009	2.450	28.927	68.942	8.07	3.39	6.69
2010	2.358	29.249	69.865	8.06	3.37	3.05
2011	2.652	30.915	70.174	8.80	4.76	11.29
2012	2.977	33.188	72.642	9.08	4.04	10.72
2013	2.924	32.331	72.795	9.34	4.09	0.07
2014	3.110	31.380	73.331	9.84	4.82	4.21
2015	3.504	32.315	75.078	11. 31	4.76	11.24
2016	3.630	32.908	75.203	11.38	4.96	3.47
2017	3.800	33.122	75.463	11.41	4.98	5.45
2018	4.125	33.321	75.643	11.36	4.99	8.65

المصادر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

1- OPEC (2008)Annul statistical Bulletin Table(11)

2- OPEC (2018)Annul statistical Bulletin Table (3.6), P (30) (p19

خامسا : التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقي

يتواجد النفط في العراق في المنطقة الجنوبية والوسطى في صخور كلسية وأخرى رملية تتراوح اعماقها (2500 – 4000) متر أي ما يساوي (3000)قدم وتحتوي ارض االعراق على (530) تركيبا جيولوجيا يحصل وجود النفط فيها وبكميات تجارية وقد تم حفر (115) تركيبا نفط ، (415) تركيبا المتبقية ما زلت تتطلب عمليات تنقيب وللعراق حقول تصنف بانها فوق العملاقة وأخرى عملاقة وكبيرة وكذلك حقول متوسطة وصغيرة ، فيمتلك من النوع الأول (5) حقول ويختلف توزيع الحقول النفطية جغرافيا على المحافظات العراقية كافة ما عدى (الديوانية والانبار وبابل) ومن كوردستان (السليمانية) ولا يعني ذلك عدم وجود النفط فيها بل لعدم القيام بعمليات البحث والتنقيب وتحتل المحافظات الجنوبية (البصرة ، ميسان ، ذي قار) المراكز المتقدمة بين المحافظات اذ ان اغلب حقول المنطقة الجنوبية هي حقول عملاقة تمتاز باحتياطات كبيرة ، والجدول (3) يوضح الحقول النفطية وحجم الاحتياطي حسب المحافظات .

جدول (3)

الاحتياطي المؤكد للنفط العراقي حسب الحقول النفطية والمحافظات للعام 2010

المحافظة	عدد الحقول	اسماء الحقول	الاحتياطي المؤكد مليون برميل	النسبة المؤية %
البصرة	15	الرميلة الشمالية . الرميلة الجنوبي . مجنون . غرب القرنة ، نهر عمر . ارطاوي . صبة . السبية . الطوبة ، اللحيس ، ابو خيمة . الراجي . الجريشان . غرب اللحيس . صفوان	93.388.601	65.26
ميسان	13	ابو غرب . البزركان . الحلفاية . الفكة . العمارة . الرفاعي . نور . كميت . الدجيلة . الحويزة . جبل شوقي . الصحين . الرافدين (ابو عمود الشرقي)	9.840.113	6.90
ذي قار	3	الناصرية . الغراف . غرب الرافدين . ابو عمود الغربي	5.907.199	4.1
ديالى	15	نفط خانة . خشم الاحمر . انجانة ،ناودومان . جياسورخ . قمر . تل غزال . جلابات . جديدة جريابيكة	637.340	0.44
بغداد	2	شرقي بغداد . النهروان	8.231.966	5.75
واسط	3	الاحدب . بدرة .الظفرية	1.858.288	1.29
صلاح الدين	5	العجيل ،. بلد . تكريت . مكحول . بلخانة	2.994.362	2.09
النجف	1	غرب الكفل	602.900	0.40
كربلاء	2	مرجان . شرق الكفل	397.800	0.25
كركوك	7	كركوك .جمبور . باي حسن . خباز . حمرين . كورمبور . خانوقة . قرة جوق	13.858.339	9.68

نينوى	14	القيارة . صفية . عين زالة . جاوان . بطمة . الان . الابراهيم . القصاب . النجمة .اسماعيل . جبل كندا .العطشان . ساسان .مرهون . قصير	4.389.217	3.06
المثنى	1	السماوة	30.375	0.02
اربيل	4	مخمور . طق طق .ديمرداغ .قرة جوق	963.500	0.76
المجموع		80	143.100.000	% 100

المصادر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – محمد ، مصطفى عبدالله . (2016) . التاثيرات السلبية للنفط والغاز في العراق للمدة 2003-2013 رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة، ص 12.

2– ابو علي ،يحيى حمود حسن .(2010) . سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية في العراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة وا لاقتصاد ،جامعة البصرة ، ص 76.

سادسا : المنافذ والطاقات التصديرية للنفط العراقي

مرحلة النقل من المراحل المهمة والأساسية في الصناعة النفطية ولابد من ملائمتها مع حجم الإنتاج وهي متنوعة كالنقل البحري والأنابيب والسيارات الحوضية

ويمتلك العراق مجموعة منافذ لتصدير النفط عبر المؤانى التصديرية الثلاث (الفاو ، العمية ، البكر) وترتبط حقول النفط في المحافظات الجنوبية المتمثلة في البصرة و ميسان وذي قار بأنابيب لإيصال النفط الى قضاء الفاو ومنه الى الموانئ الثلاث أنفة الذكر وان ميناء الفاو انجز في أربعينيات

القرن العشرين وتم إنشاؤه من قبل شركة نفط البصرة ويبعد (100)كم عن مركز مدينة البصرة وميناء العميق او ما يسمى بالعمية الذي يقع على بعد 40 كم عن ميناء الفاو وكان دخوله للخدمة عام 1952

أما ميناء البصرة او البكر سابقا أنشئ عام 1975 ويبعد 55 كم عن اليابسة وسط البحر ويستقبل ناقلات كبيرة وفيه أربع مرافئ .

أما النقل بالأنابيب فيستخدم حاليا للنقل الداخلي لان اغلب خطوط النقل التي كانت تنقل النفط خارج العراق متوقفة مثل خط أنابيب بانياس والخط الناقل الى حيفا والخط العراقي السعودي والخط العراقي التركي والذي يربط حقول كركوك بميناء جيهان التركي وبحاجة الى مضخات ومنظومة اتصالات في حين ان الخط الاستراتيجي يربط حقول الشمال بالجنوب ومن ثم الربط بمنافذ التصدير في تركيا .

المبحث الثالث : اثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في العراق 2003- 2018

أولا – تطور الإيرادات النفطية

تشهد الأسواق النفطية العالمية تذبذب مستمر وحالة من عدم الاستقرار لأسباب مختلفة ،وتأخذ هذه التقلبات شكل الموجه فلوحظ ان الأسعار منذ عام 2002 أخذت اتجاها تصاعديا الى منتصف عام 2008 تراجعت بشكل كبير

خلال النصف الثاني من نفس العام وحتى بداية عام 2009متاثرا بالازمة المالية العالمية فما اثر على حجم العوائد النفطية للدول المنتجة ومنها العراق .

اذ يعتمد الاقتصاد العراقي ومنذ عدة عقود على الإيرادات النفطية بشكل كبير ونتيجة ذلك اصبح تاثير التقلبات في أسعار النفط واضحا على التنمية الاقتصادية لتاثير الأخيره بعملية التمويل التي تعد الأساس في عملية التطوير الاقتصادي ومما يجعل تاثير التقلبات الأسعار بشكل مباشر على عمليه التنمية الاقتصادية هو تراجع دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وانخفاض مساهمتها بالناتج المحلي الاجمالي كالصناعة والزراعة والتجارة والاعتماد على القطاع النفطي والذي اصبح بشكل اكثر من (97%)في تمويل الموازنة العامة فضلا عن عدم امتلاك العراق الصناديق او محافظ استثمارية يحتفظ بفواضل العوائد المالية وقت ارتفاع الأسعار لايستخدم في وقت انخفاض الأسعار ويتزامن مع ذلك تخلف النظام المصرفي وعدم تداخله مع النظام المصرفي العالمي وبذلك اصبح التاثير لتقلبات الأسعار بشكل مباشر على العوائد المالية وعملية التمويل بشكل عام وعملية التنمية بشكل خاص .

ومن خلال متابعة الإيرادات النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (4)

مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي مليار دينار .

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	عوائد النفط	مساهمه النفط في الناتج المحلي الإجمالي
2003	29585.7	20372	68.85
2004	53235.3	30856	57.96
2005	73533.5	42529	57.83
2006	95587.9	53031	55.47
2007	111455.8	59274	53.19
2008	157026.1	87521	55.73
2009	130643.2	56564	43.29
2010	162064.5	73570	45.39
2011	217327.1	115999	55.94
2012	254225.5	127209	55.03
2013	271091.7	126750	36.75

32.58	116202	262061.4	**2014**
31.2	61978	196820.9	**2015**
33.1	73489	162021.2	**2016**
50.61	127320	271081.6	**2017**
52.3	162345	295797.2	**2018**

المصدر : جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،البيانات الإحصائية ،CBIESID على الموقع الالكتروني www.cbirag.org

يلاحظ من الجدول الأهمية التي يحتلها النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فكانت سنة 2003 تمثل حالة شاذة بسبب احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وحلفائها اما عام 2004 كانت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي 58% ومع أنها تراجعت عام 2007 لتكون (53%) الاانها عادت وارتفعت النسبة الى (56%)عام 2012 وهذا يؤشر ان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعيا يعتمد على الإيرادات النفطية كما نلاحظ تذبذب الإيرادات النفطية اذ تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير للمدة (2013 - 2016) بسبب انخفاض أسعار النفط خلال المدة المذكورة ،مما يوضح صوره ارتباط الإيرادات النفطية بالأسعار اذ حتى مع زيادة الصادرات النفطية العراقية الا ان الايردات لم ترتفع بسبب تراجع الاسعار.

الا ان النظرة الشاملة تعطي انطباعا بارتفاع وزيادة الإيرادات النفطية من خلال زيادة الإنتاج النفطي او زيادة كمية الإنتاج بشكل ملموس خلال المدة 2009 وما بعدها بسبب تاثير عقود جولات التراخيص مع الشركات النفطية الأجنبية .

ثانيا :تأثيرات تذبذب أسعار النفط في العراق

نتيجة لارتباط الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية والتي تتصف بعدم الاستقرار تكون هناك تأثيرات على جوانب اقتصادية متعددة سنلقي إطلاله سريعة عليها .

1 – تذبذب معدلات النمو الاقتصادي على العائدات النفطية يؤدي الى انعكاس تذبذب أسعار النفط بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويزداد الناتج المحلي مع زيادة الانتاج وبالتالي زيادة العوائد النفطية والعكس صحيح من الجدول السابق يلاحظ عدم استقرار الناتج المحلي فقد شهد زيادة مستمرة متأتية من زيادة الإنتاج النفطي لكن هذه الزيادة متذبذبة وغير مستقرة اذ يلاحظ ان الناتج وصل الى أعلى حد عام 2012 وتراجع عام 2013 وبمعدل نمو سالب وكذلك للأعوام اللاحقة 2015 و 2016 وهذا التراجع ناتج عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يؤدي ذلك الى تراجع النمو الاقتصادي وهو ظاهر ومؤشر سلبي في النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يؤثر على متوسط دخل الفرد من الدخل القومي اذ يخسر العراق بحدود مليار دولار سنويا عند انخفاض سعر برميل النفط المصدر دولار واحد .

2 – عجز وفائض والموازنة :

ترتبط عملية تمويل الموازنة في العوائد النفطية بشكل كبير في اغلب البلدان النفطية بصورة عامة والعراق بشكل خاص وعندما تتراجع أسعار النفط تشهد الموازنات المعدة عجزا كبير في اغلب الأحوال يغطى من خلال الدين العام اذ ان تراجع الأسعار يقلل من العوائد النفطية ثم انخفاض عملية التمويل وتصبح النفقات اكبر اذ لابد من تمويل الموازنة ولو بالعجز ويغطى العجز بالاستدانة مما يثقل كاهل الاقتصاد بفوائد وقيود المديونية وان عجز الموازنة المسموح به يجب ان لا يتجاوز (3%)(العبادي،48 ، 2018)

اما في حال ارتفاع الأسعار يحدث العكس يكون هناك فائض يستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية وغيرها ولايوجد صندوق يتم الاحتفاظ بالفائض واستخدامه بشكل كفوء .

3 – الأرصدة الاحتياطية من العملات الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي كان العراق يمتلك أرصدة احتياطية قدرت (76) مليار دولار عام 2012 تراجع رصيد الاحتياطي الى (59) مليار نهاية عام 2015 بسبب استخدام جزء من تلك الارصدة لتغطية العجز لتراجع الايرادات النفطية الناتج عن انخفاض اسعار النفط

وبما ان البنك المركزي يستخدم سياسة حماية الدينار العراقي فهو ملزم لبيع الدولار بأسعار مدعومة والفرق يعد استنزافا للأرصدة وهذا كله مرتبط بعوائد النفط .

وكذلك أرصدة الذهب فاللجوء لبيعها كاحد السياسات التي يتبعها البنك لتغطية العجز ولسداد الديون والالتزامات الأخرى .

4 – مستوى التشغيل والبطالة :

ان عملية زيادة التشغيل وامتصاص البطالة يرتبط بشكل عام بانتعاش الوضع الاقتصادي المرتبط بزيادة حجم الإنفاق وهذا كله يرتبط بأسعار النفط خاصة في الاقتصاد العراقي الريعي .

وأصبحت مشكلة البطالة مشكلة كبيرة اذ أصبحت معدلاتها في تزايد اذ وصلت الى ما يزيد عن 35 % عام 2016 مما يؤدي الى ارتفاع مؤشر الفقر الى نسب عالية وتراجع مستويات المعيشة بشكل عام .

5 – الوضع السياسي والأمني :

تؤدي البطالة وتراجع المستوى المعيشي للإفراد الى حالة من الاضطراب السياسي والاجتماعي وانتشار الجرائم والمشاكل الأمنية نتيجة لحالات الفقر والبطالة ، وزيادة الاحتجاجات الشعبية وهو أمر ينذر بعواقب سلبية كبيرة اذ تكون حالة الهيجان الشعبي بيئة طاردة للاستثمار مما يضعف وضع الاقتصاد بشكل عام .

6 – الانكماش والركود الاقتصادي :

عندما تنخفض العوائد النفطية نتيجة تراجع الأسعار النفطية يؤدي ذلك الى تقليل الإنفاق الاستثماري بشكل عام وبمختلف الأنشطة الاقتصادية مما يعني توقف حركة البناء والأعمار مما يؤدي الى إصابة الاقتصاد بحالة الركود بسبب حالة التقشف المتبعة .

ثالثا : أهمية ودور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي .

يعد القطاع النفطي أهم القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكذلك الاعتماد على العوائد المتحققة من العائدات النفطية هي الأهم في تمويل الميزانية العامة للدولة .

1 – المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وكما بيناها سابقا .

2 – المساهمة في تمويل الموازنة العامة

والتي تعد الإدارة التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أولويتها (عبد الرضا،56 ، 2016)

وهي بيان شامل بالأموال او التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهي تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسية للحكومة وكون الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية وهي المصدر الأساسي في تمويل الموازنة الاتحادية

جدول (5)

نسبة الايرادات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد العراقي

السنوات	نسبة الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية
2003	%85.7	%4.3
2004	%98.9	%1.1
2005	%97.4	%2.6
2006	%94.8	%5.2
2007	%94.6	%5.4
2008	%93.9	%6.1
2009	%88.5	%11.5
2010	%94.9	%5.1
2011	%90.2	%9.8
2012	%89.3	%10.7
2013	%97.4	%2.6
2014	%92.1	%7.9
2015	%83.6	%16.4
2016	%93.1	% 6.9
2017	%92	%8
2018	%93	%7

المصدر :جمهورية العراق ، وزارة المالية 2018 ،قاعدة البيانات الاقتصادية ،المجلة الاحصائية السنوية العدد الثاني

يلاحظ من الجدول (5) ان العراق يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية اذ أنها تتجاوز نسبة (90%) من الإيرادات الكلية في اغلب سنوات الدراسة ،مما يعطي مؤشر على اعتماد العراق على القطاع النفطي في تحقيق الإيرادات العامة .

3 – القطاع النفطي والميزان التجاري

تمثل الصادرات النفطية نسبة تتعدى (95%)من مجموع الصادرات الكلية في العراق ويتمتع الميزان التجاري العراقي بالفائض طول المدة الممتدة من (2004 – 2017) وكما موضح ذلك الجدول (5) ولم تم استبعاد الصادرات النفطية سيعاني الميزان التجاري من عجز كبير بسبب قله الصادرات السلعية الأخرى .

جدول (6)

تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004- 2018)

مليار دولار

السنوات	مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية	الفائض والعجز في الميزان التجاري	الميزان التجاري نسبة تغطية الصادرات للواردات %
2004	27.875	21.302	49.159	6.555	130
2005	23.697	23.532	49.229	1.650	101
2006	30.528	20.892	51.421	9.637	146
2007	39.590	20.132	59.722	19.458	196
2008	63.726	35.497	99.223	28.229	179
2009	39.430	38.473	77.903	0.957	102
2010	51.763	43.915	95.678	7.848	117
2011	79.680	40.600	120.280	39.080	196
2012	94.171	50.200	144.371	43.971	187
2013	89.769	50.000	139.769	39.769	179
2014	83.980	45.200	129.180	38.780	185
2015	43.441	33.200	76.641	10.241	130
2016	46.890	38.713	82.603	5.177	113

2017	67.654	38965	54876	8.966	112
2018	77.654	41.820	65432	23.767	132

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، جمهورية العراق ،إحصاءات ميزان المدفوعات لسنوات مختلفة ، بغداد 2016 – صفحات متعدده

يلاحظ من الجدول أعلاه ان التبادل التجاري تطور بين العراق ودول العالم الأخرى اذ ارتفعت قيمة الصادرات من(49.159)مليار دولار عام 2004 الى (77.654) مليار دولار وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية نتيجة زيادة أنتاج النفط نتيجة للعقود النفطية الأخيرة الان الصادرات السلعية غير النفطية غير قادرة على تغطية الاستيراد ومع تسجيل ميزان المدفوعات فائضا بلغ اعلى مستوى له عام 2011 الان ذلك بسبب الصادرات النفطية .

وبالتالي لابد من تقليل الاعتماد على القطاع النفطي والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها .

4 – القطاع النفطي في العراق وقوة الدينار الشرائية

تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بشكل تدريجي بعد عام 2003 من خلال مجموعة من الأسباب منها السياسة النقدية التي نفذها البنك المركزي العراقي المتضمنة دعم الدينار العراقي وعن طريق بيع العملة الأجنبية وطرح كميات كبيرة من الدولار في السوق الداخلي .

جدول (7)

أسعار الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة من 2003 –2017

السنوات	سعر الصرف
2003	1930
2004	1445
2005	1459
2006	1467
2007	1255
2008	1293
2009	1170
2010	1170
2011	1170

2012	1166
2013	1166
2014	1187
2015	1188
2016	1190
2017	1190
2018	1193

المصدر:

1- البنك المركزي العراقي ،تقارير اسعار الصرف في مزاد البنك المركزي للسنوات 2003-2017

2-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الموسوعة الاقتصادية صفحات متعددة ،2018،بغداد

يتضح من الجدول ان أسعار صرف الدينار في السنوات الأخيرة ونتيجة لدعم البنك المركزي لقيمة الدينار العراقي مستقرة نوعا ما وهذا ليس دليلا على استقرار النشاط الاقتصادي وإنما بسبب الدعم المقدم للمحافظة على قيمة الدينار العراقي من خلال استنزاف الاحتياطي من الدولار من عوائد النفط.

ان ايجابية بعض المؤشرات الاقتصادية ناتجة عن دور القطاع النفطي واعتماد الاقتصاد العراقي علي ما يتحقق من إيرادات النفط ،وتلك الإيرادات ترتبط بأسعار النفط العالمية ،لذلك فان تذبذب الأسعار يؤدي الى عدم استقرار العوائد والتي تؤثر بدورها على عمليات تمويل التنمية .

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا- الاستنتاجات

1 –أثبات فرضية البحث بان التذبذب بأسعار النفط له تأثيرات سلبية على الاقتصاد العراقي من خلال العوائد المتأتية من بيع النفط للاعتماد على تلك العوائد لتمويل عملية التنمية .

2 – يعد الاقتصاد العراق اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل أساس على الإيرادات النفطية، ويعاني الاقتصاد العراقي بشكل عام من اختلال هيكلي نتيجة ضمور دور القطاعات السلعية غير النفطية .

3 – عدم استقرار العوائد النفطية لارتباطها بأسعار النفط وان الأسواق العالمية والتي تؤثر بها متغيرات كثيرة وليس للعراق دور في ذلك ويؤدي ارتفاع الأسعار الى انتعاش اقتصادي و تراجع الأسعار يؤدي الى انكماش عملية الإنفاق .

4 – يمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة يستطيع من خلالها الحصول على اكبر قدر ممكن من العوائد لو تم استثمارها بشكل صحيح لتطوير البنى التحتية والاستثمار في القطاعات الأخرى الا ان سوء الإدارة تحول دون ذلك .

5 – تراجع العملية التنموية بسبب نقص التمويل خلال السنوات الأخيرة ، مما أدى الى تدني مستوى الخدمات وتهالك البنى التحتية ، بسبب عدم وجود خطط تنموية واضحة المعالم وتعتمد على مصادر تمويل مستقرة

ثانيا التوصيات :

1 – زيادة الاهتمام بالقطاعات السلعية غير النفطية وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية ، ومن أهم تلك القطاعات القطاع الصناعي فهو قاطرة التنمية ،والقطاع الزراعي ،والسياحي ، من خلال استخدام الوفورات المالية المتحققة من قطاع النفط ، وإعادة استثمارها في قطاعات أخرى.

2 – وضع خطط تنموية واقعية وتوفير التمويل المستقر لها ، باستخدام العوائد النفطية المتوفرة عند ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج النفطي .

3 – إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية ، توضع فيه العوائد النفطية وسيتم استثمارها في مجالات التنمية وبشكل اقتصادي كفوء.

4 – تقليل الهدر في العوائد المالية واستثمارها بشكل كفوء لتطوير دفع عمليه التنمية ومكافحة الفساد المالي والإداري المستشري بمفاصل الدولة.

المصادر

1- البصام ،سهام .(2013) . مخاطر وإشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية .**كلية الادارة والاقتصاد** .جامعة تكريت .العدد الخامس 23-31 .

2- جنداري ، رياض محمود .(2013).الادراة المشتركة للابار النفطية وتسوية المنازعات الدولية الخاصة بها . لبنان .المؤسسة الحديثة للكتاب.

3- الحلفي ،عبد الجبار .ونبيل جعفر عبد الرضا .(2013).نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص .لبنان نبيروت.دار ومكتبة النضائر للطباعة والنشر والتوزيع.

4- دبيه ،علي.(2013). تأثير الشركات النفطية العالمية على اسعار النفط 2001-2011 رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .قسم العلوم الاقتصادية .الجزائر.

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك .(2016). ملخص تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الاوابك .**مجلة الاوابك**. العدد 62.المجلد الثالث السنة السابعة.

7- المنيف ، ماجد عبدالله .(2015). تحليل نظريات واطروحات حول النفط وادارة ايراداته وعلاقات اسواقه ورقه مقدمة الى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد ،السعودية ،الرياض.

8- عبد الرضا ،نبيل جعفر.(2017).اقتصاد الطاقة ،الطبعة الاولى ،دار الكتاب الجامعي ،الامارات العربية

9-عبد الرضا ،نبيل جعفر .(2016).عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد اعراقي ،شركة الغدير للنشر المحدودة ، العراق ، البصرة.

10- عبد الرضا،نبيل جعفر ،(2019) برنامج عمل وطني لتطوير الاقتصاد العراقي، ط1 ،مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستيراتيجي ، العراق ، البصرة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الموسوعة الاقتصادية صفحات متعددة ،2018،بغداد

11- العبادي ،نصيف جاسم .(2018). التقييم الاقتصادي لعقود التراخيص النفطية للمدة 2003-2016 اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة البصرة.

12- **جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،البيانات الإحصائية ،CBIESID على الموقع الالكتروني** www.cbirag.org

13- opec.(2002) Annual statistical ,bulletin,Vienna:OP Ec

14- opec.(2008) Annual statistical ,bulletin,Vienna:OP Ec

15 - opec.(2011) Annual statistical ,bulletin,Vienna:OP EC

16- opec.(2016) Annual statistical ,bulletin,Vienna:OP EC

17- opec.(2018) Annual statistical ,bulletin,Vienna:OP EC